

## اليوم السابع

### المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة في عمان

انطلقت في عمان صباح اليوم الأربعاء أعمال المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والبيئة الأردنيين وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويهدف المنتدى - الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام- إلى الإعداد للمشاركة العربية الفعالة في الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد ضمن إطار الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك خلال يوليو القادم، إضافة إلى وضع المشاركين في صورة أبرز المستجدات الدولية والتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في العمليات التشاورية العالمية والإقليمية والخطوات التالية في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ .

كما يوفر منبرا لمناقشة مقترحا تعمل الإسكوا حاليا على إعداده حول أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية وذلك انطلاقا من المشاورات التي قادتتها المنظمة في هذا الخصوص إضافة إلى المشاورات الإقليمية والوطنية العديدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إضافة إلى الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة والذي تعمل الإسكوا وشركاؤها على تطويره كتحديث لمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية والذي يشكل الهيكل المؤسسي العربي للتنمية المستدامة إضافة إلى خارطة الطريق العربية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

ويتطرق المنتدى - الذي يشارك فيه مسؤولون حكوميون وآخرون تابعون لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات جامعة الدول العربية ومؤسسات التمويل والمجتمع المدني - إلى التقدم الذي تم إحرازه في المنطقة العربية في تنفيذ أهداف الإنمائية للألفية وكيفية تسريع الوصول إلى تلك الأهداف والمحافظة على الإنجازات التي تم تحقيقها، والذي يقع ضمن التحضير العربي للاستعراض الوزاري السنوي (AMR) لعام ٢٠١٤.

وتعتبر الإسكوا إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة وهي توفر إطارا لصياغة السياسات القطاعية للبلدان الأعضاء ومواءمتها، ومنبرا للالتقاء والتنسيق وبيانا للخبرات والمعرفة ومرصدا للمعلومات، وتهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان المنطقة وتحفيز عملية التنمية فيها من أجل تحقيق التكامل الإقليمي.

وقد انضمت كل من تونس، ليبيا، المغرب إلى عضوية الإسكوا في سبتمبر ٢٠١٢ ليصبح عدد أعضاء اللجنة ١٧ بالإضافة إلى الأردن، الإمارات، البحرين، سوريا، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، السعودية، واليمن.

## جريدة الدستور

### انطلاق اجتماعات الاسكوا اليوم في عمان

يبدأ اليوم اجتماع تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والبيئة في الاردن وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويهدف الاجتماع الى الإعداد للمشاركة العربية في الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد ضمن إطار الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك في تموز المقبل.

ويلتئم في الاجتماع مسؤولون حكوميون ومسؤولون تابعون لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولمنظمات جامعة الدول العربية ومؤسسات التمويل والمجتمع المدني.

المصري اليوم

## الأردن تستضيف الأربعاء المقبل المنتدى العربي للتنمية المستدامة

تستضيف العاصمة الأردنية، عمان، الأربعاء المقبل، المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، بالتعاون مع وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والبيئة الأردنيين، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويهدف الاجتماع إلى الإعداد للمشاركة العربية في الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد ضمن إطار الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك خلال يوليو المقبل.

ويشارك في الاجتماع، الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام، مسؤولون حكوميون وآخرون تابعون لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات جامعة الدول العربية ومؤسسات التمويل والمجتمع المدني.

## صدى البلد

### الجامعة العربية : تحديث مبادرة التنمية المستدامة للمنطقة ضرورية لمواكبة المعطيات الإقليمية والدولية

أكد الدكتور جمال الدين جاب الله مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية اليوم الأربعاء على أن تحديث (مبادرة التنمية المستدامة للمنطقة العربية) ضرورية لتواكب المعطيات الإقليمية والدولية والتقدم المحرز في المنطقة العربية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية .

وقال جاب الله - في كلمة الجامعة العربية أمام المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي انطلق اليوم في عمان - إننا اتفقنا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وكافة الشركاء على إعداد الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة بحيث يتم البناء على هذه المبادرة.. متوقعا أن يكون هذا الإطار الوثيقة الأساسية التي ستعمل عليها المنطقة العربية على المستوى الوطني والإقليمي خلال السنوات القادمة .

ودعا المشاركون في المنتدى إلى ضرورة تقديم الآراء والملاحظات التي من شأنها إثراء الوثيقة الأساسية وذلك استكمالاً للملاحظات السابقة التي وردت من الدول والمنظمات والمجتمع المدني.. معربا عن تمنياته للمنتدى النجاح والخروج بنتائج ملموسة عملية قابلة للتنفيذ .

وأشار جاب الله إلى أن المنتدى سيتطرق إلى خارطة الطريق العربية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر إضافة إلى التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ، تحضيراً للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤ .

وقال إن أهمية هذا المنتدى تنبع من كونه يناقش محددات الموقف العربي من المشاورات الدولية حول أهداف التنمية المستدامة ، وذلك ليكون هناك موقف عربي موحد يقدم لفريق الأمم المتحدة المفتوح العضوية للتنمية المستدامة الذي شرفت المنطقة العربية بأن يمثلها فيه ست دول عربية هي : الإمارات ، تونس ، الجزائر ، مصر ، المغرب ، والسعودية .

وأفاد بأن المنتدى يعتبر واحداً من المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة التي يتم تنظيمها في كافة أقاليم العالم للتحضير للدورة الثانية للمنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي سيعقد في يوليو ٢٠١٤ . كما يأتي هذا الاجتماع استجابة لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة خلال العام الماضي الذي دعا لعقد منتدى حكومي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة العربية يخصص للتحضير العربي للدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولمناقشة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة .

وأشار إلى أن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة سيعقدون دورة استثنائية خلال مايو ٢٠١٤ وسيتم رفع نتائج المنتدى للمجلس بغرض اعتمادها حتى يتوفر الدعم للمضي قدماً في صياغة مستقبل التنمية

المستدامة في المنطقة العربية. قائلا "إننا ننوي أن نقوم برفع توصيات المجلس الوزاري حول هذا الموضوع إلى القمة العربية التي ستعقد في القاهرة عام ٢٠١٥ لتوفير الدعم والإرادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة".

## شبكة الصين

### بدء أعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة بعمان

عمان ٢ أبريل ٢٠١٤ (شينخوا) بدأت بعمان أعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اليوم (الأربعاء) ، بهدف تبني موقف عربي موحد للتنمية المستدامة والإعداد الفعال للمشاركة العربية في الدورة الثانية للمنتدى الرفيع المستوى المعني بهذا المجال.

وقال الأمير الحسن بن طلال رئيس المجلس الإستشاري للمياه في الكلمة الرئيسية لأعمال المنتدى إن هذا الحضور يشكل الفرصة الوحيدة والمهمة للعرب لوضع أولوياتهم وبلورة وجهات نظرهم لخلق حوار دولي من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ( الإسكوا) التي هي جزء من الأمم المتحدة حول الأولويات العربية مضيفا "بقي لدينا عام واحد فقط، نحن نعي المشاكل ونفهم الحلول وقد حان وقت النتائج". وركز على ضرورة أن يستجيب جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتحديات المياه والغذاء والطاقة للدول العربية بطريقة تتيح للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إقامة مسارات محلية لبناء القدرات، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتيسير التنمية المستدامة. وبين الأمير الحسن أن وضع مجموعة شاملة ومفردة من الأهداف لتيسير التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة فلا بد من تحقيق توازن دقيق بين الأهداف الواقعية، والطموحة، في الوقت نفسه لافتا إلى اقتراب الجهود المبذولة لبلورة أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ من نهايتها، وعليه لا بد أن تكون الأهداف سهلة المنال وقابلة للتحقيق حتى لا تكون النتيجة خيبة أمل وبالتالي تقاعس عن العمل.

وقال إن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الآمن إلى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي، مستندا إلى مؤشرات واقعية، حيث انه بسبب الافتقار إلى مدخل مناسب على المياه والصرف الصحي يموت سنويا ٨٠٠،٠٠٠ طفل من الإسهال، و٨٨% من حالات الإسهال ترتبط بمياه الشرب غير الآمنة.

من جهته، قال وزير البيئة الأردني، طاهر الشخشير، إن توقيت انعقاد هذا الاجتماع العربي يكتسب أهمية خاصة لسببين رئيسيين، الأول هو تعاضم الجهود الدولية وتسارع الخطى تحت مظلة الأمم المتحدة للخروج بخطة تنموية دولية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥ تتضمن أهدافا محددة، وذات طابع عملي للتنمية المستدامة. أما السبب الثاني فهو حاجة بلدان المنطقة لتبادل وجهات النظر إزاء القضايا المطروحة على الصعيد الدولي في ما يخص التنمية المستدامة؛ للتوصل إلى موقف عربي موحد ينطلق من خصوصيات المنطقة وقواسمها المشتركة، بحيث تسهم بصورة فعالة في الجهود الدولية الهادفة إلى إقرار أهداف للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

## صدى البلد

### "الإسكوا": ٢٠١٤ سنة محورية بالنسبة للتنمية المستدامة.. والدول العربية أمامها فرصة قيمة للتأثير بصياغة الأهداف –

أكد الدكتور نديم خوري نائب الأمين التنفيذي للجنة التنفيذية والاجتماعية لغربي آسيا اليوم الأربعاء على أن العام ٢٠١٤ يشكل سنة محورية بالنسبة للتنمية المستدامة من خلال تكثيف البلدان لأنشطتها استكمالاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥ ، وأن ينشط المجتمع الدولي تحت مظلة منظومة الأمم المتحدة لإعداد أجندة تنموية جديدة لما بعد العام المقبل .

وقال خوري – في كلمته أمام المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية الذي انطلق اليوم في عمان – إن الأجندة التنموية الجديدة سوف تتضمن مجموعة واحدة وجامعة من أهداف التنمية المستدامة سترتب عليها آثار بعيدة المدى على البرامج والسياسات التنموية والتمويلية الدولية والإقليمية والوطنية في المستقبل .

وأفاد بأن البلدان العربية أمامها فرصة قيمة للتأثير على الحوار القائم بين ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول صياغة أهداف للتنمية المستدامة .. داعياً إلى ضرورة تشكيل صوت عربي قوي على غرار الموقف الذي تم تحقيقه في مرحلة الإعداد لمؤتمر (ريو+٢٠) والذي تجسد في الإعلان الوزاري العربي حول التنمية المستدامة.

وقال إن هذا المنتدى يشكل واحداً من عدة منتديات إقليمية للتنمية المستدامة تنظمها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنها الإسكوا تحضيراً للدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) الذي أسسته الجمعية العامة في العام ٢٠١٢ كـمخرج أساسي من مؤتمر (ريو+٢٠) ليحل مكان لجنة التنمية المستدامة (CSD).

وشدد على أن الإسكوا لم تدخر جهداً في مجال عقد الاجتماعات التشاورية حيث عملت خلال عام ٢٠١٣ على تنظيم سلسلة من هذه الاجتماعات على مستوى الحكومات والخبراء وهيئات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة أسهمت في بلورة رؤية إقليمية مشتركة ومقاربة متجانسة لأجندة ما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

وأوضح أنه يجري على المستوى الإقليمي إعداد إطار استراتيجي عربي للتنمية المستدامة تعمل الإسكوا وشركاؤها على تطويره كتحديث لمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وذلك بطلب من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

وقال إنه سوف تتم مناقشة مسودة هذا الإطار الاستراتيجي خلال جلسة خاصة على هامش المنتدى كما ستتم مناقشة مشروع خارطة الطريق للاستثمار في الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية الذي أعدته الإسكوا مع شركائها كذراع تنفيذية للإطار الاستراتيجي وأداة لتفعيل التنمية المستدامة في المنطقة.

وبين خوري أن المنتدى سوف يخصص جلسة لمناقشة الثغرات الإقليمية القائمة بالاستناد إلى أمثلة من قطاعات مختارة كالمياه والزراعة يمكن تحقيق تغيرات تحويلية فيها وذلك بهدف تحديد الخطوات الضرورية لسد الفجوة المستمرة في المنطقة في مجالات المعرفة والقدرات والتكنولوجيا .

ونوه بأن ستة بلدان عربية هي (الإمارات ، تونس ، الجزائر ، مصر ، المغرب و السعودية) من بين ٧٠ دولة تشارك في المفاوضات الدولية الخاصة بوضع أهداف التنمية المستدامة أو ما يعرف بالفريق العامل المفتوح العضوية (OWG) توجد ست بلدان عربية.. علاوة على أن أربع دول عربية من أصل عشر ستقدم عروضاً طوعية حول تقدمها على المستوى الوطني في تحقيق أهداف الألفية أثناء الدورة القادمة (AMR) وهي : قطر ، السودان ، الكويت وفلسطين .

وأعرب خوري عن تمنياته بأن يتم تبني مخرجات هذا المنتدى من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تمهيدا لرفعها إلى القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية المقبلة التي ستعقد في بداية عام ٢٠١٥ في تونس.. داعياً المشاركين إلى بلورة آلية إقليمية لتحقيق التكامل والتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتوفير منظور عربي حول قضايا التنمية المستدامة وإيصاله للمنتدى السياسي العالمي . -



## وكالة الأنباء الكويتية

### انطلاق اعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

انطلق هنا اليوم اعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا).

ويأتي هذا المنتدى الذي يستمر ثلاثة ايام للتحضير للمشاركة العربية في اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعقد في نيويورك في شهر يوليو المقبل.

وقال الامير الحسن بن طلال في كلمته الافتتاحية ان تقرير التنمية المستدامة الخاص بلجنة (الاسكوا) يشير الى قناعة بانه "لا يمكن تحقيق اي تنمية مستدامة من دون اشاعة السلام والاستقرار".

واكد ضرورة التفكير بجدية في الدور المحوري الذي يلعبه الحكم الرشيد في تحول الدول العربية الى التنمية المستدامة.

واوضح الامير الحسن الذي يترأس منتدى الفكر العربي ان التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الامن الى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي.

من جهته قال ممثل جامعة الدول العربية الدكتور جمال الدين جاب الله في كلمة مماثلة ان توصيات المنتدى سترفع الى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية التي ستعقد خلال شهر مايو ٢٠١٤ بغرض اعتمادها حتى يتوفر الدعم للمضي قدما في صياغة مستقبل التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وكشف عن توجه لرفع توصيات المجلس الوزاري حول هذا الموضوع لل قمة العربية في العام المقبل لتوفير الدعم والارادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

ويشارك في المنتدى مراقب الدعم التنموي في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت عبدالعزيز الصايغ والباحث المالي في وزارة المالية نوف العتيبي الى جانب ممثلي ١٧ دولة عربية اعضاء في (الاسكوا).

وقال الصايغ في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الكويت حرصت على المشاركة في هذا المنتدى العربي الذي يهدف الى البحث المؤسسي والاطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة والاهداف المستدامة للعام ٢٠١٥ والتحضير للاقتصاد الاخضر وكيفية معالجة الاهداف الانمائية في المنطقة العربية.

واضاف ان المنتدى يبحث اهداف التنمية المستدامة والاولويات العربية والاهداف الانمائية للالفية كمنظور مستقبلي في ظل التغيرات العربية للحفاظ على مكاسب التنمية.

وأشار الصايغ الى ان المنتدى سيناقش التحديات التي تواجه المنطقة العربية في مجالات التنمية المستدامة وتوصيات مقترحة من ضمن منظور مستقبلي حول اهداف التنمية المستدامة في المجالات منها العمل والتعليم والمساواة بين الجنسين والصحة والمياه والطاقة والغذاء.

ويوفر المنتدى فرصة لمناقشة مقترح تعمل (الاسكوا) حاليا على اعداده حول اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية وذلك انطلاقا من المشاورات التي قادتها (الاسكوا) بهذا الخصوص اضافة الى المشاورات الاقليمية والوطنية العديدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

كما يناقش المشاركون الاطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة والذي تعمل (الاسكوا) وشركائها على تطويره كتحديث لمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية والذي يشكل الهيكل المؤسسي العربي للتنمية المستدامة بالاضافة الى خارطة الطريق العربية للاستثمار في الاقتصاد الاخضر.

## السبيل

### الحسن: التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الآمن المائي

بدأت في عمان أمس أعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه الأسكوا بهدف تبني موقف عربي موحد للتنمية المستدامة والإعداد الفعال للمشاركة العربية في الدورة الثانية للمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وكان الأمير الحسن بن طلال رئيس المجلس الاستشاري للمياه قد ترأس الثلاثاء اجتماعا على صلة وثيقة بلقاء أمس، ضم عددا من السفراء وخبراء المياه، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وعددا من الوزراء المعنيين بهدف وضع المياه ضمن أهداف التنمية المستدامة وضمان أن تؤدي قضية المياه دورا رئيسيا في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأشار الأمير الحسن الى ان اللقاءين ضرورة لإرسال رسالة قوية وموحدة للمجتمع الدولي، حول الأهمية الحيوية للمياه والتي يجب عدم تجاهلها.

وقال الأمير الحسن في الكلمة الرئيسية لأعمال المنتدى أمس ان السبب الأهم الذي يضيف أهمية بالغة على الحديث من منطلق عربي حقيقي هو أن الطريق أمامنا ما زال طويلا، ونحن بحاجة لتحليل دقيق حول كيف يمكننا الوصول إلى هناك.

وقال ان هذا الحضور يشكل الفرصة الوحيدة والمهمة للعرب لوضع اولوياتهم وبلورة وجهات نظرهم لخلق حوار دولي من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الأسكوا) التي هي جزء من الأمم المتحدة حول الاولويات العربية، مضيفا "بقي لدينا عام واحد فقط، نحن نعي المشاكل ونفهم الحلول وقد حان وقت النتائج".

وركز على ضرورة ان يستجيب جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتحديات المياه والغذاء والطاقة لدينا بطريقة تتيح للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إقامة مسارات محلية لبناء القدرات، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتيسير التنمية المستدامة.

وقال الأمير الحسن إن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الآمن إلى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي، مستندا الى مؤشرات واقعية حيث انه بسبب الافتقار إلى مدخل مناسب على المياه والصرف الصحي يموت سنويا ٨٠٠،٠٠٠ طفل من الإسهال، و٨٨% من حالات الإسهال ترتبط بمياه الشرب غير الآمنة.

واكد ان المساواة في الحصول على المياه هي مفتاح الاستقرار السياسي على كل المستويات. وعلينا ألا ننسى أن أحد العوامل الرئيسية المسببة للتحويلات العربية كانت عدم الإنصاف في تقاسم الموارد، والمساءلة، والوصول إلى الخدمات.

ولفت الى ان ورقة "الإسكوا" تبين أن عملية "الأهداف الإنمائية للألفية- أهداف التنمية المستدامة" لا تحيط بكل شيء، حيث يتجاهل النقاش قضايا معينة مهمة لأي دراسة حول كيف يمكن للمنطقة العربية أن تسهل التنمية التي ستفيد الجميع وتدعم الأمن البشري.

وقال الامير الحسن: مثلما أن المشاكل مفهومة لدينا بكل وضوح فكذلك الحلول المقترحة لها، لذا لا بد من تطوير التنظيم القانوني لتعزيز المساواة والإنصاف في توزيع وإدارة المياه، ولدرء التجاوزات الصناعية بحق الاحتياطات المائية الشحيحة وان يكون عملنا هذا مصحوبا بالقدرة على الرصد والإنفاذ، والتمكين القانوني للسكان لكي يتمكنوا من المطالبة بتحقيق المساواة والمحاسبة لمقدمي الخدمات والهيئات الإدارية.

وعرض لحلول ذات تكاليف واستدامة معقولتين لتمديد شبكات المياه وشبكات التخلص من المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها، ومن ثم تعميم هذه الحلول وتنفيذها.

وقال ان الإدارة الحكيمة وصنع القرارات المستنيرة تعتمد على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول مدى توافر وجودة وحماية الموارد المائية، فضلا عن القدرة التحليلية لوضع الحلول المحددة السياق، كما ينبغي أن تأخذ السياسة المستقبلية المتبعة عددا من العوامل المحركة بعين الاعتبار مثل العوامل الديموغرافية والاختلافات المناخية التي تفاقم من مشكلة الإجهاد المائي.

وأشار الامير الحسن الى النداء الذي وقعه في شهر كانون الثاني مع مادلين أولبرايت الى جانب عدد من الشخصيات مطالبين فيه بتضمين العدالة والوصول القانوني العالمي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد العام ٢٠١٥، وينبغي النظر في هذا النداء من أجل العدالة على أنه نقطة انطلاق للاعتراف العالمي بإمكانية الوصول إلى المياه النظيفة كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

وفي ختام كلمته اكد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتطوير قاعدة معرفية إقليمية قادرة على دعم مستوى الابتكار المطلوب لمواجهة تحدياتنا الإنمائية المشتركة، ويجب أن تكون السياسات قائمة على الأدلة خلافاً لتلك التي تأسست على 'العبارات الرنانة' والتخمين.

وقال ان رؤيتي للعالم العربي أن يصبح قائد التفكير والابتكار في ندرة المياه وبهذا يتم خلق فرص العمل المصاحبة، والفرص الاقتصادية والنمو هذا هو الجانب الآخر من العلاقة المشكلة؛ ويجب علينا التحقيق في العلاقة الحل: علاقة الابتكار والفرص المستدامة، لذا فنحن بحاجة إلى بناء مجتمعات ممارسة للشراكة والابتكار وتبادل المعرفة ولتحقيق ذلك يجب علينا تشجيع مشاركة القطاع الخاص، ودراسة السياسات العامة والبنية التحتية القانونية اللازمة لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

من جهته قال وزير البيئة نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة طاهر الشخشير ان توقيت انعقاد هذا الاجتماع العربي يكتسب أهمية خاصة لسببين رئيسيين الأول هو تعاظم الجهود الدولية وتسارع الخطى تحت مظلة الأمم المتحدة للخروج بخطة تنموية دولية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥، تتضمن أهدافاً محددة، وقابلة للقياس، محدودة العدد، وذات طابع عملي للتنمية المستدامة.

أما السببُ الثاني فهو حاجةُ بلداننا إلى التشاورِ والتباحثِ، وتبادلِ وجهاتِ النظرِ إزاءَ القضايا المطروحةِ على الصعيدِ الدوليِّ فيما يخص التنمية المستدامة؛ للتوصلِ إلى موقفٍ عربيٍّ موحَّدٍ ينطلقُ من خصوصيةِ منطقتنا العربيةِ وقواسمنا المشتركةِ والتحدياتِ التي نُواجهُها والامكاناتِ الهائلةِ التي تَمَنِّكُها بلداننا؛ بحيثُ نُسهمُ بصورةٍ فاعلةٍ في الجهودِ الدوليةِ الهادفةِ إلى إقرارِ أهدافِ للتنمية المستدامةِ في أبعادها الثلاثة: الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والبيئيةِ.

## وادي مصر

### التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الأمن إلى المياه

أكد الأمير الحسن بن طلال رئيس مجلس الأمم المتحدة الاستشاري للمياه والصرف الصحي اليوم الأربعاء على أن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الأمن إلى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي.. مستشهدا بمؤشرات واقعية تشير إلى وفاة ٨٠٠ ألف طفل سنويا بسبب الإسهال خاصة وأن ٨٨% من هذه الحالات ترتبط بمياه الشرب غير الآمنة.

وقال الأمير الحسن – في كلمته اليوم أمام أعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه الإسكوا في عمان – إن المساواة في الحصول على المياه هي مفتاح الاستقرار السياسي على كل المستويات ، مضيفا "علينا ألا ننسى أن أحد العوامل الرئيسية المسببة للتحويلات العربية كانت عدم الإنصاف في تقاسم الموارد والمساءلة والوصول إلى الخدمات".

وتابع "إن السبب الأهم الذي يضيف أهمية بالغة على الحديث من منطلق عربي حقيقي هو أن الطريق أمامنا مازال طويلا ونحن بحاجة لتحليل دقيق حول كيف يمكننا الوصول إلى هناك"..قائلا "بقي لدينا عام واحد فقط ونحن نعي المشاكل ونفهم الحلول وقد حان وقت النتائج".

وشدد على ضرورة أن يستجيب جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتحديات المياه والغذاء والطاقة لدى دول المنطقة بطريقة تتيح للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إقامة مسارات محلية لبناء القدرات ، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتيسير التنمية المستدامة.قائلا "إن هذا الحضور يشكل الفرصة الوحيدة والمهمة للعرب لوضع أولوياتهم وبلورة وجهات نظرهم لخلق حوار دولي من خلال الإسكوا التي هي جزء من الأمم المتحدة حول الأولويات العربية".

ولفت إلى أن وضع مجموعة شاملة ومفردة من الأهداف لتيسير التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة .. داعيا إلى ضرورة تحقيق توازن دقيق بين الأهداف الواقعية والطموحة في الوقت نفسه..ومشيراً إلى اقتراب الجهود المبذولة لبلورة أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ من نهايتها ، وعليه لابد أن تكون الأهداف سهلة المنال وقابلة للتحقيق حتى لا تكون النتيجة خيبة أمل وبالتالي تقاعسا عن العمل.

ووجه التحية للقائمين على إصدار تقرير الإسكوا الذي يحمل عنوان (أهداف التنمية المستدامة... منظور إقليمي عربي) بوصفه مؤلفا موثوقا يشحذ الفكر حول جوانب العجز في التنمية وفي المصادر والتحديات التي تواجهها الدول العربية والفرص التي يتعين عليها انتهازها ، معتبرا أن التقرير بداية لخريطة طريق لكيفية تعزيز التنمية المستدامة ورعايتها.

وقال يتعين علينا رسم خريطة الطريق هذه بأنفسنا وهذا يتطلب فهما دقيقا لمنطقتنا والقيود والفرص الكامنة والترابط الفوضوي بين الأهداف ، داعيا إلى ضرورة وضع الأهداف التنموية في سياقها الصحيح من خلال عدسات عربية والتفكير بعمق فيما يتم تحقيقه خاصة وأن معدلات البطالة في العالم العربي قد وصلت إلى حدود خطيرة.

ودعا إلى ضرورة تطوير التنظيم القانوني لتعزيز المساواة والإنصاف في توزيع وإدارة المياه ، ولدراء التجاوزات الصناعية بحق الاحتياطات المائية الشحيحة وأن يكون العمل مصحوبا بالقدرة على الرصد والإنفاذ، والتمكين القانوني للسكان لكي يتمكنوا من المطالبة بتحقيق المساواة والمحاسبة لمقدمي الخدمات والهيئات الإدارية.

وعرض الأمير الحسين لحلول ذات تكاليف واستدامة معقولتين لتمديد شبكات المياه وشبكات التخلص من المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها ومن ثم تعميم هذه الحلول وتنفيذها.

وقال إن الإدارة الحكيمة وصنع القرارات المستنيرة تعتمد على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول مدى توافر وجودة وحماية الموارد المائية فضلا عن القدرة التحليلية لوضع الحلول المحددة السياق، كما ينبغي أن تأخذ السياسة المستقبلية المتبعة عددا من العوامل المحركة بعين الاعتبار مثل العوامل الديموجرافية والاختلافات المناخية التي تفاقم من مشكلة الإجهاد المائي.

وأضاف "إنني أسعى مع المعنيين لأن يكون هناك هدف مستقل في الحصول المتكافيء على المياه الصالحة للشرب" .. مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة إعطاء الأولوية لتطوير قاعدة معرفية إقليمية قادرة على دعم مستوى الابتكار المطلوب لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة وأن تكون السياسات قائمة على الأدلة خلافا لتلك التي تأسست على العبارات الرنانة والتخمين" ..معربا عن أمله في أن تشكل نتائج الأيام الثلاثة القادمة مساهمة إقليمية حقيقية للعملية العالمية لصياغة مجموعة من الأهداف الإنمائية العالمية.

## الرأي

### الأمير الحسن: نعي المشاكل ونفهم الحلول وحن وقت النتائج

بدأت في عمان اليوم اعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه الأسكوا بهدف تبني موقف عربي موحد للتنمية المستدامة والإعداد الفعال للمشاركة العربية في الدورة الثانية للمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وكان سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس المجلس الإستشاري للمياه قد ترأس امس الثلاثاء اجتماعا على صلة وثيقة بلقاء اليوم ضم عددا من السفراء وخبراء المياه، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وعددا من الوزراء المعنيين بهدف وضع المياه ضمن أهداف التنمية المستدامة وضمان أن تؤدي قضية المياه دورا رئيسيا في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار سموه الى ان اللقاءين ضرورة لإرسال رسالة قوية وموحدة للمجتمع الدولي، حول الأهمية الحيوية للمياه والتي يجب عدم تجاهلها.

وقال سمو الامير الحسن في الكلمة الرئيسية للاعمال المنتدى اليوم ان السبب الأهم الذي يضيف أهمية بالغة على الحديث من منطلق عربي حقيقي هو أن الطريق أمامنا ما زال طويلا، ونحن بحاجة لتحليل دقيق حول كيف يمكننا الوصول إلى هناك.

وقال ان هذا الحضور يشكل الفرصة الوحيدة والمهمة للعرب لوضع اولوياتهم وبلورة وجهات نظرهم لخلق حوار دولي من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الأسكوا) التي هي جزء من الأمم المتحدة حول الاولويات العربية مضيفا "بقي لدينا عام واحد فقط، نحن نعي المشاكل ونفهم الحلول وقد حان وقت النتائج".

وركز على ضرورة ان يستجيب جدول أعمال التنمية لمابعد عام ٢٠١٥ لتحديات المياه والغذاء والطاقة لدينا بطريقة تتيح للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إقامة مسارات محلية لبناء القدرات، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتيسير التنمية المستدامة.

وبين ان وضع مجموعة شاملة ومفردة من الأهداف لتيسير التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة فلا بد من تحقيق توازن دقيق بين الأهداف الواقعية، والطموحة، في الوقت نفسه لافتا الى اقتراب الجهود المبذولة لبلورة أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ من نهايتها، وعليه لا بد ان تكون الأهداف سهلة المنال وقابلة للتحقيق حتى لا تكون النتيجة خيبة أمل وبالتالي تقاعس عن العمل. ووجه التحية للقائمين على اصدار تقرير "الإسكوا" الذي يحمل عنوان "أهداف التنمية المستدامة... منظور إقليمي عربي" بوصفه مؤلفا موثوقا يشحذ الفكر حول جوانب العجز في التنمية وفي المصادر، والتحديات التي نواجهها والفرص التي يتعين علينا انتهازها لافتا الى ان التقرير بداية لخريطة طريق لكيفية تعزيز التنمية المستدامة ورعايتها.

وقال علينا رسم خريطة الطريق هذه بأنفسنا، وهذا يتطلب فهما دقيقا لمنظقتنا، والقيود والفرص الكامنة، والترابط الفوضوي بين الأهداف، لذا لا بد من وضع الأهداف التنموية في سياقها الصحيح من خلال



عدسات عربية وهو أمر مهم لأسباب عدة، فلا يمكننا بناء تفاهم حول الطبيعة المشتركة للمشاكل، وتعزيز ملكية الحلول الضرورية إلا من خلال حوار إقليمي حقيقي ومستنير.

وقال رئيس المجلس الإستشاري أن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الآمن إلى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي، مستندا سموه الى مؤشرات واقعية حيث انه بسبب الافتقار إلى مدخل مناسب على المياه والصرف الصحي يموت سنويا ٨٠٠،٠٠٠ طفل من الإسهال، و٨٨% من حالات الإسهال ترتبط بمياه الشرب غير الآمنة.

واكد ان المساواة في الحصول على المياه هي مفتاح الاستقرار السياسي على كل المستويات . وعلينا ألا ننسى أن أحد العوامل الرئيسية المسببة للتحويلات العربية كانت عدم الإنصاف في تقاسم الموارد، والمساءلة، والوصول إلى الخدمات.

ولفت الى ان ورقة "الإسكوا" تبين أن عملية "الأهداف الإنمائية للألفية- أهداف التنمية المستدامة" لا تحيط بكل شيء، حيث يتجاهل النقاش قضايا معينة مهمة لأي دراسة حول كيف يمكن للمنطقة العربية أن تسهل التنمية التي ستفيد الجميع وتدعم الأمن البشري.

وقال ان الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، لا تأخذ بعين الاعتبار الجودة في الإنجاز، أو العدالة في الإنجاز، ومن الضروري أن ننظر وأن نفكر بعمق فيما نحققه، فقد وصلت البطالة في العالم العربي إلى حدود خطيرة. وقال سموه مثلما أن المشاكل مفهومة لدينا بكل وضوح فذلك الحلول المقترحة لها، لذا لا بد من تطوير التنظيم القانوني لتعزيز المساءلة والإنصاف في توزيع وإدارة المياه، ولدرء التجاوزات الصناعية بحق الاحتياطات المائية الشحيحة وان يكون عملنا هذا مصحوبا بالقدرة على الرصد والإنفاذ، والتمكين القانوني للسكان لكي يتمكنوا من المطالبة بتحقيق المساءلة والمحاسبة لمقدمي الخدمات والهيئات الإدارية.

وعرض لحلول ذات تكاليف واستدامة معقولتين لتمديد شبكات المياه وشبكات التخلص من المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها ومن ثم تعميم هذه الحلول وتنفيذها .

وقال ان الإدارة الحكيمة وصنع القرارات المستنيرة تعتمد على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول مدى توافر وجودة وحماية الموارد المائية، فضلا عن القدرة التحليلية لوضع الحلول المحددة السياق، كما ينبغي أن تأخذ السياسة المستقبلية المتبعة عددا من العوامل المحركة بعين الاعتبار مثل العوامل الديموغرافية والاختلافات المناخية التي تفاقم من مشكلة الإجهاد المائي.

وقال انني اسعى مع المعنيين لأن يكون هناك هدفاً مستقلاً في الحصول المتكافئ على المياه الصالحة للشرب.

واضاف قائلاً يجب على أصحاب المصلحة السياسية والمؤسسية، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني أن يوافقوا على اقتراح تخصيص هدف للمياه والالتزام به، وعليهم أن يصلوا لهذا الهدف عن طريق رسم

الروابط لاهتمامات الجمهور بطريقة واضحة تستند إلى الأدلة، ومن ثم العمل على تعزيز الثقة الشعبية في نظام التنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

وقال إن ربط أهداف المياه والطاقة على ضوء الروابط المحددة بين هذه الأهداف في منطقتنا، كما فعلت الإسكوا، يعد ممارسة صحيحة غير أن الأهم من ذلك هو ضمان أن تنعكس هذه الصلات المشتركة على الهدف والمؤشرات.

سموه اشار الى النداء الذي وقعه في شهر كانون الثاني مع السيدة مادلين أولبرايت الى جانب عدد من الشخصيات مطالبين فيه بتضمين العدالة والوصول القانوني العالمي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد العام ٢٠١٥، وينبغي النظر في هذا النداء من أجل العدالة على أنه نقطة انطلاق للاعتراف العالمي بإمكانية الوصول إلى المياه النظيفة كحق من حقوق الإنسان الأساسية. وفي ختام كلمته قال ان هناك قضايا ينبغي علينا القيام بها على نحو مختلف تتعلق بتعريف المشكلات وحلولها، فلم لا نزال نتكلم عنها إلى الآن؟ علينا أن نعيد التفكير - من الناحية الاستراتيجية - بالنهج الإقليمي لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها هذا النهج، ويلزمنا في هذا التفكير أن نأخذ على محمل الجد كلا من الأولويات التنموية والمقيدات الجاثمة أمامها، كما يجدر بنا أن ننظر لما هو أبعد من أوجه القصور لدينا لتقييم مواطن القوة فينا والاستفادة منها على قدر المساواة، فكيف يمكننا أن نستفيد من الفئة السكانية الشبابية وأن نسخر طاقات القوى العاملة النسائية وأن نكافح "هجرة الأدمغة" بغية تأمين الطريق إلى تجسيد الابتكار والنمو العادل والأمن البشري؟ وقال لا بد من استيعاب الفوضى التي تحيط بتحدياتنا التنموية وفهم الترابط ما بين الأهداف وأن نضع خارطة طريق شاملة لإحقيق التنمية المستدامة.

كما اكد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتطوير قاعدة معرفية إقليمية قادرة على دعم مستوى الابتكار المطلوب لمواجهة تحدياتنا الإنمائية المشتركة، ويجب أن تكون السياسات قائمة على الأدلة خلافاً لتلك التي تأسست على 'العبارات الرنانة' والتخمين.

وقال ان رؤيتي للعالم العربي أن يصبح قائد التفكير والابتكار في ندرة المياه وبهذا يتم خلق فرص العمل المصاحبة، والفرص الاقتصادية والنمو هذا هو الجانب الآخر من العلاقة المشكلة؛ ويجب علينا التحقيق في العلاقة الحل: علاقة الابتكار والفرص المستدامة، لذا فنحن بحاجة إلى بناء مجتمعات ممارسة للشراكة والابتكار وتبادل المعرفة ولتحقيق ذلك يجب علينا تشجيع مشاركة القطاع الخاص، ودراسة السياسات العامة والبنية التحتية القانونية اللازمة لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

واعرب عن امله في أن تشكل نتائج الأيام الثلاثة القادمة مساهمة إقليمية حقيقية للعملية العالمية لصياغة مجموعة من الأهداف الإنمائية العالمية.

وقال اننا نسعى للفوائد التي يمكن أن يتمتع بها الجميع، ولتعزيز الفرصة للعيش بكرامة وأمنًا لإنسان، لذلك أي جدول أعمال للمنطقة لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يستجيب للاحتياجات والتحديات الناشئة في اتباع نهج متكامل يجمع بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع مبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمساواة.

من جهته قال وزير البيئة نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة طاهر الشخشير ان َ توقيت انعقاد هذا الاجتماع العربي يكتسب أهمية خاصة لسببين رئيسيين الأول هو تعاظم الجهود الدولية وتسارع الخطى تحت مظلة الأمم المتحدة للخروج بخطة تنمية دولية جديدة لما بعد عام ٢٠١٥ تتضمن أهدافاً محددة، وقابلة للقياس، محدودة العدد، وذات طابع عملي للتنمية المستدامة. أما السبب الثاني فهو حاجة بلداننا إلى التشاور والتباحث، وتبادل وجهات النظر إزاء القضايا المطروحة على الصعيد الدولي فيما يخص التنمية المستدامة؛ للتوصل إلى موقف عربي موحد ينطلق من خصوصية منطقتنا العربية وقواسمنا المشتركة والتحديات التي نواجهها والامكانيات الهائلة التي تمتلكها بلداننا بحيث نسهم بصورة فاعلة في الجهود الدولية الهادفة إلى إقرار أهداف للتنمية المستدامة في أبعدها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

واضاف الشخشير ان العالم اليوم يشهد تصاعد العديد من الأزمات المالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية التي باتت تهدد عملية استدامة التنمية، بل وتندثر بتراجع مستويات الإنجاز التي تحققت في السنوات القليلة الماضية على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان، بما في ذلك بعض بلداننا.

واوضح الشخشير ان تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، واستمرار الصراع المسلح في بعض البلدان وتزايد أعداد اللاجئين وخاصة في دول الجوار، ومحدودية الموارد المالية المخصصة لإدارة الجهود الحالية للتنمية؛ يشكل سببا لتراجع مستويات التنمية لدى بعض بلدان المنطقة.

وقال الشخشير إن تبادل الخبرات والتجارب بين البلدان العربية بفضل هذه الاجتماعات يشكل فرصة مهمة يمكن البناء عليها لتعزيز التعاون، مبينا ان التجربة الأردنية تتميز بملامح محددة طبعت مسيرته على طريق تحقيق التنمية المستدامة رغم شدة التحديات التي تواجه المملكة على صعيد شح الموارد المالية، وندرة الموارد الطبيعية (المياه والطاقة)، وتزايد الضغوط الناجمة عن تزايد أعداد اللاجئين.

وقال نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتور نديم خوري ان المنتدى يشكل واحداً من عدة منتديات إقليمية للتنمية المستدامة تنظمها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة - ومنها الإسكوا - تحضيراً للدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) الذي أسسته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ كـمخرج أساسي من مؤتمر ريو+٢٠ ليحل مكان لجنة التنمية المستدامة (CSD).

واضاف خوري ان عام ٢٠١٤ يشكل سنة محورية بالنسبة للتنمية. من جهة، تكثف البلدان أنشطتها استكمالاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥، ومن جهة أخرى، ينشط المجتمع الدولي تحت مظلة منظومة الأمم المتحدة لإعداد أجندة تنمية جديدة لما بعد ٢٠١٥ سوف تتضمن مجموعة واحدة وجامعة من أهداف التنمية المستدامة سترتب عليها آثار بعيدة المدى على البرامج والسياسات التنموية والتمويلية الدولية والإقليمية والوطنية في المستقبل. واطاف ان الاجتماع الذي عقد اليوم هو إحدى الخطوات الهامة ضمن هذه العملية التشاورية إذ يهدف إلى الإعداد للمشاركة العربية الفعالة في محفلين دوليين سيعقدان ضمن إطار الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك خلال شهر تموز المقبل. وبين ان اهم ما ستناقشه الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الاستعراض الوزاري السنوي

عام ٢٠١٤ الذي سيناقدش كيفة "معالجة التحديات القائمة والناشئة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وتعزيز مكاسب التنمية في المستقبل"، اضافة الى ان الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) الذي يعقد تحت عنوان "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتضمن أهداف التنمية المستدامة". وبين ان الإسكوا اعدت ورقة خلفية للمناقشة تتضمن عرضاً للمبادئ الرئيسية والأولويات والتغيرات التحويلية الضرورية للدفع بعجلة التنمية في المنطقة العربية، تم على أساسها اقتراح مجموعة من أهداف وغايات التنمية المستدامة لتسترشد بها البلدان العربية خلال المفاوضات الحكومية الجارية حالياً لصياغة أجندة تنموية عالمية جديدة.

من جهته قال الوزير المفوض ومدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية الدكتور جمال الدين جاب الله أن المنتدى يعد واحداً من المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة التي يتم تنظيمها في كافة أقاليم العالم للتحضير للدورة الثانية للمنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي سيعقد في يوليو من هذا العام كما يأتي هذا الاجتماع استجابة لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

واضاف ان أهمية المنتدى تنبع من كونه يناقش محددات الموقف العربي من المشاورات الدولية حول أهداف التنمية المستدامة، ليكون هناك موقف عربي موحد يقدم لفريق الأمم المتحدة المفتوح العضوية للتنمية المستدامة، الذي شرفت المنطقة العربية بأن يمثلها فيه ست دول عربية هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية. واطاف ان من اهم الموضوعات التي سيتناولها المنتدى بحث الهيكل المؤسسي العربي للتنمية المستدامة الذي عملنا عليه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وكافة الشركاء، إذ تم الاتفاق على إعداد "الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة" بحيث يتم البناء على "مبادرة التنمية المستدامة للمنطقة العربية" وتحديثها لتواكب المعطيات الإقليمية والدولية والتقدم المحرز في المنطقة العربية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال ان المنتدى يتطرق الى خارطة الطريق العربية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر، ويناقش التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية.

من جهته قال المدير والممثل الإقليمي المكتب الإقليمي لغرب آسيا - برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدكتور إياد أبو مغلي ان الكثير من التقارير تشير الى أنه قد تم تحقيق تقدم كبير في التنمية البشرية والنمو والازدهار، لكن ما زال هناك تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية، لأن التقدم المحرز كان في كثير من الحالات على حساب البيئة ونظم دعم الحياة على كوكب الأرض وعلى حساب زيادة عدم المساواة على النطاق العالمي.

واضاف إن ما يحتاجه الفقراء هو فرص لسبل العيش المستدامة وضمان حد أساسي أدنى من الحماية الاجتماعية والبيئية ومستوى المعيشة. اذ يجب تمكين نحو ١,٢ مليار شخص يعيشون في فقر مدقع من تحقيق حياة كريمة.

## الوفد

### التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الأمن إلى المياه

أكد الأمير الحسن بن طلال رئيس مجلس الأمم المتحدة الاستشاري للمياه والصرف الصحي اليوم الأربعاء على أن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الأمن إلى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي.. مستشهدا بمؤشرات واقعية تشير إلى وفاة ٨٠٠ ألف طفل سنويا بسبب الإسهال خاصة وأن ٨٨% من هذه الحالات ترتبط بمياه الشرب غير الآمنة.

وقال الأمير الحسن – في كلمته اليوم أمام أعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه الإسكوا في عمان – إن المساواة في الحصول على المياه هي مفتاح الاستقرار السياسي على كل المستويات ، مضيفا "علينا ألا ننسى أن أحد العوامل الرئيسية المسببة للتحويلات العربية كانت عدم الإنصاف في تقاسم الموارد والمساءلة والوصول إلى الخدمات".

وتابع "إن السبب الأهم الذي يضيف أهمية بالغة على الحديث من منطلق عربي حقيقي هو أن الطريق أمامنا مازال طويلا ونحن بحاجة لتحليل دقيق حول كيف يمكننا الوصول إلى هناك"..قائلا "بقي لدينا عام واحد فقط ونحن نعي المشاكل ونفهم الحلول وقد حان وقت النتائج".

وشدد على ضرورة أن يستجيب جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتحديات المياه والغذاء والطاقة لدى دول المنطقة بطريقة تتيح للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إقامة مسارات محلية لبناء القدرات ، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتيسير التنمية المستدامة.قائلا "إن هذا الحضور يشكل الفرصة الوحيدة والمهمة للعرب لوضع أولوياتهم وبلورة وجهات نظرهم لخلق حوار دولي من خلال الإسكوا التي هي جزء من الأمم المتحدة حول الأولويات العربية".

ولفت إلى أن وضع مجموعة شاملة ومفردة من الأهداف لتيسير التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة .. داعيا إلى ضرورة تحقيق توازن دقيق بين الأهداف الواقعية والطموحة في الوقت نفسه..ومشيرا إلى اقتراب الجهود المبذولة لبلورة أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ من نهايتها ، وعليه لابد أن تكون الأهداف سهلة المنال وقابلة للتحقيق حتى لا تكون النتيجة خيبة أمل وبالتالي تقاعسا عن العمل.

ووجه التحية للقائمين على إصدار تقرير الإسكوا الذي يحمل عنوان (أهداف التنمية المستدامة... منظور إقليمي عربي) بوصفه مؤلفا موثوقا يشحذ الفكر حول جوانب العجز في التنمية وفي المصادر والتحديات التي تواجهها الدول العربية والفرص التي يتعين عليها انتهازها ، معتبرا أن التقرير بداية لخريطة طريق لكيفية تعزيز التنمية المستدامة ورعايتها.

وقال يتعين علينا رسم خريطة الطريق هذه بأنفسنا وهذا يتطلب فهما دقيقا لمنطقتنا والقيود والفرص الكامنة والترابط الفوضوي بين الأهداف ، داعيا إلى ضرورة وضع الأهداف التنموية في سياقها الصحيح من خلال عدسات عربية والتفكير بعمق فيما يتم تحقيقه خاصة وأن معدلات البطالة في العالم العربي قد وصلت إلى حدود خطيرة.

ودعا إلى ضرورة تطوير التنظيم القانوني لتعزيز المساواة والإنصاف في توزيع وإدارة المياه ، ولدراء التجاوزات الصناعية بحق الاحتياطات المائية الشحيحة وأن يكون العمل مصحوبا بالقدرة على الرصد والإنفاذ، والتمكين القانوني للسكان لكي يتمكنوا من المطالبة بتحقيق المساواة والمحاسبة لمقدمي الخدمات والهيئات الإدارية.

وعرض الأمير الحسين لحلول ذات تكاليف واستدامة معقولتين لتمديد شبكات المياه وشبكات التخلص من المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها ومن ثم تعميم هذه الحلول وتنفيذها.

وقال إن الإدارة الحكيمة وصنع القرارات المستنيرة تعتمد على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول مدى توافر وجودة وحماية الموارد المائية فضلا عن القدرة التحليلية لوضع الحلول المحددة السياق، كما ينبغي أن تأخذ السياسة المستقبلية المتبعة عددا من العوامل المحركة بعين الاعتبار مثل العوامل الديموجرافية والاختلافات المناخية التي تفاقم من مشكلة الإجهاد المائي.

وأضاف "إنني أسعى مع المعنيين لأن يكون هناك هدف مستقل في الحصول المتكافيء على المياه الصالحة للشرب" .. مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة إعطاء الأولوية لتطوير قاعدة معرفية إقليمية قادرة على دعم مستوى الابتكار المطلوب لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة وأن تكون السياسات قائمة على الأدلة خلافا لتلك التي تأسست على العبارات الرنانة والتخمين" ..معربا عن أمله في أن تشكل نتائج الأيام الثلاثة القادمة مساهمة إقليمية حقيقية للعملية العالمية لصياغة مجموعة من الأهداف الإنمائية العالمية.

## وكالة الأنباء العربية

### بدء اعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

بدأت في عمان اليوم اعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه الأسكوا بهدف تبني موقف عربي موحد للتنمية المستدامة والإعداد الفعال للمشاركة العربية في الدورة الثانية للمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وكان سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس المجلس الإستشاري للمياه قد ترأس امس الثلاثاء اجتماعا على صلة وثيقة بلقاء اليوم ضم عددا من السفراء وخبراء المياه، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وعددا من الوزراء المعنيين بهدف وضع المياه ضمن أهداف التنمية المستدامة وضمان أن تؤدي قضية المياه دورا رئيسيا في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واشار سموه الى ان اللقاءين ضرورة لإرسال رسالة قوية وموحدة للمجتمع الدولي، حول الأهمية الحيوية للمياه والتي يجب عدم تجاهلها.

وقال سمو الامير الحسن في الكلمة الرئيسية للاعمال المنتدى اليوم ان السبب الأهم الذي يضيف أهمية بالغة على الحديث من منطلق عربي حقيقي هو أن الطريق أمامنا ما زال طويلا، ونحن بحاجة لتحليل دقيق حول كيف يمكننا الوصول إلى هناك.

وقال ان هذا الحضور يشكل الفرصة الوحيدة والمهمة للعرب لوضع اولوياتهم وبلورة وجهات نظرهم لخلق حوار دولي من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ( الأسكوا) التي هي جزء من الأمم المتحدة حول الاولويات العربية مضيفا "بقي لدينا عام واحد فقط، نحن نعي المشاكل ونفهم الحلول وقد حان وقت النتائج".

وركز على ضرورة ان يستجيب جدول أعمال التنمية لمابعدعام ٢٠١٥ لتحديات المياه والغذاء والطاقة لدينا بطريقة تتيح للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إقامة مسارات محلية لبناء القدرات، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتيسير التنمية المستدامة.

وبين ان وضع مجموعة شاملة ومفردة من الأهداف لتيسير التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة فلا بد من تحقيق توازن دقيق بين الأهداف الواقعية، والطموحة، في الوقت نفسه لافتا الى اقتراب الجهود المبذولة لبلورة أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ من نهايتها، وعليه لا بد ان تكون الأهداف سهلة المنال وقابلة للتحقيق حتى لا تكون النتيجة خيبة أمل وبالتالي تقاعس عن العمل.

ووجه التحية للقائمين على اصدار تقرير "الإسكوا" الذي يحمل عنوان "أهداف التنمية المستدامة... منظور إقليمي عربي" بوصفه مؤلفا موثوقا يشدذ الفكر حول جوانب العجز في التنمية وفي المصادر، والتحديات التي نواجهها والفرص التي يتعين علينا انتهازها لافتا الى ان التقرير بداية لخريطة طريق لكيفية تعزيز التنمية المستدامة ورعايتها.

وقال علينا رسم خريطة الطريق هذه بأنفسنا، وهذا يتطلب فهما دقيقا لمنطقتنا، والقيود والفرص الكامنة، والترابط الفوضوي بين الأهداف، لذا لا بد من وضع الأهداف التنموية في سياقها الصحيح من خلال عدسات عربية وهو أمر مهم لأسباب عدة، فلا يمكننا بناء تفاهم حول الطبيعة المشتركة للمشاكل، وتعزيز ملكية الحلول الضرورية إلا من خلال حوار إقليمي حقيقي ومستنير.

وقال رئيس المجلس الإستشاري أن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الآمن إلى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي، مستندا سموه الى مؤشرات واقعية حيث انه بسبب الافتقار إلى مدخل مناسب على المياه والصرف الصحي يموت سنويا ٨٠٠،٠٠٠ طفل من الإسهال، و٨٨% من حالات الإسهال ترتبط بمياه الشرب غير الآمنة.

واكد ان المساواة في الحصول على المياه هي مفتاح الاستقرار السياسي على كل المستويات . وعلينا ألا ننسى أن أحد العوامل الرئيسية المسببة للتحويلات العربية كانت عدم الإنصاف في تقاسم الموارد، والمساءلة، والوصول إلى الخدمات.

ولفت الى ان ورقة "الإسكوا" تبين أن عملية "الأهداف الإنمائية للألفية- أهداف التنمية المستدامة" لا تحيط بكل شيء، حيث يتجاهل النقاش قضايا معينة مهمة لأي دراسة حول كيف يمكن للمنطقة العربية أن تسهل التنمية التي ستفيد الجميع وتدعم الأمن البشري.

وقال ان الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، لا تأخذ بعين الاعتبار الجودة في الإنجاز، أو العدالة في الإنجاز، ومن الضروري أن ننظر وأن نفكر بعمق فيما نحققه، فقد وصلت البطالة في العالم العربي إلى حدود خطيرة.

وقال سموه مثلما أن المشاكل مفهومة لدينا بكل وضوح فكذلك الحلول المقترحة لها، لذا لا بد من تطوير التنظيم القانوني لتعزيز المساءلة والإنصاف في توزيع وإدارة المياه، ولدرء التجاوزات الصناعية بحق الاحتياطات المائية الشحيحة وان يكون عملنا هذا مصحوبا بالقدرة على الرصد والإنفاذ، والتمكين القانوني للسكان لكي يتمكنوا من المطالبة بتحقيق المساءلة والمحاسبة لمقدمي الخدمات والهيئات الإدارية.

وعرض لحلول ذات تكاليف واستدامة معقولتين لتمديد شبكات المياه وشبكات التخلص من المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها ومن ثم تعميم هذه الحلول وتنفيذها .

وقال ان الإدارة الحكيمة وصنع القرارات المستنيرة تعتمد على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول مدى توافر وجودة وحماية الموارد المائية، فضلا عن القدرة التحليلية لوضع الحلول المحددة السياق، كما ينبغي أن تأخذ السياسة المستقبلية المتبعة عددا من العوامل المحركة بعين الاعتبار مثل العوامل الديموغرافية والاختلافات المناخية التي تفاقم من مشكلة الإجهاد المائي. وقال انني اسعى مع المعنيين لأن يكون هناك هدفاً مستقلاً في الحصول المتكافئ على المياه الصالحة للشرب.

واضاف قائلا يجب على أصحاب المصلحة السياسية والمؤسسية، جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني أن يوافقوا على اقتراح تخصيص هدف للمياه والالتزام به، وعليهم أن يصلوا لهذا الهدف عن طريق رسم



الروابط لاهتمامات الجمهور بطريقة واضحة تستند إلى الأدلة، ومن ثم العمل على تعزيز الثقة الشعبية في نظام التنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

وقال إن ربط أهداف المياه والطاقة على ضوء الروابط المحددة بين هذه الأهداف في منطقتنا، كما فعلت الإسكوا، يعد ممارسة صحيحة غير أن الأهم من ذلك هو ضمان أن تنعكس هذه الصلات المشتركة على الهدف والمؤشرات.

سموه اشار الى النداء الذي وقعه في شهر كانون الثاني مع السيدة مادلين أولبرايت الى جانب عدد من الشخصيات مطالبين فيه بتضمين العدالة والوصول القانوني العالمي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد العام ٢٠١٥، وينبغي النظر في هذا النداء من أجل العدالة على أنه نقطة انطلاق للاعتراف العالمي بإمكانية الوصول إلى المياه النظيفة كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

وفي ختام كلمته قال ان هناك قضايا ينبغي علينا القيام بها على نحو مختلف تتعلق بتعريف المشكلات وحلولها، فلم لا نزال نتكلم عنها إلى الآن؟ علينا أن نعيد التفكير – من الناحية الاستراتيجية – بالنهج الإقليمي لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها هذا النهج، ويلزمنا في هذا التفكير أن نأخذ على محمل الجد كلا من الأولويات التنموية والمقيدات الجاثمة أمامها، كما يجدر بنا أن ننظر لما هو أبعد من أوجه القصور لدينا لتقييم مواطن القوة فينا والاستفادة منها على قدر المساواة، فكيف يمكننا أن نستفيد من الفئة السكانية الشبابية وأن نسخر طاقات القوى العاملة النسائية وأن نكافح “هجرة الأدمغة” بغية تأمين الطريق إلى تجسيد الابتكار والنمو العادل والأمن البشري؟ وقال لا بد من استيعاب الفوضى التي تحيط بتحدياتنا التنموية وفهم الترابط ما بين الأهداف وأن نضع خارطة طريق شاملة لإحقاق التنمية المستدامة.

كما أكد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتطوير قاعدة معرفية إقليمية قادرة على دعم مستوى الابتكار المطلوب لمواجهة تحدياتنا الإنمائية المشتركة، ويجب أن تكون السياسات قائمة على الأدلة خلافاً لتلك التي تأسست على ‘العبارات الرنانة’ والتخمين.

وقال ان رؤيتي للعالم العربي أن يصبح قائد التفكير والابتكار في ندرة المياه وبهذا يتم خلق فرص العمل المصاحبة، والفرص الاقتصادية والنمو هذا هو الجانب الآخر من العلاقة المشكلة؛ ويجب علينا التحقيق في العلاقة الحل: علاقة الابتكار والفرص المستدامة، لذا فنحن بحاجة إلى بناء مجتمعات ممارسة للشراكة والابتكار وتبادل المعرفة ولتحقيق ذلك يجب علينا تشجيع مشاركة القطاع الخاص، ودراسة السياسات العامة والبنية التحتية القانونية اللازمة لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

واعرب عن امله في أن تشكل نتائج الأيام الثلاثة القادمة مساهمة إقليمية حقيقية للعملية العالمية لصياغة مجموعة من الأهداف الإنمائية العالمية.

وقال اننا نسعى للفوائد التي يمكن أن يتمتع بها الجميع، ولتعزيز الفرصة للعيش بكرامة وأمنًا لإنسان، لذلك أي جدول أعمال للمنطقة لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يستجيب للاحتياجات والتحديات الناشئة في اتباع نهج متكامل يجمع بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع مبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمساواة.

## وكالة الأنباء الأردنية

### بدء اعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

بدأت في عمان اليوم اعمال المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي تنظمه الأسكوا بهدف تبني موقف عربي موحد للتنمية المستدامة والإعداد الفعال للمشاركة العربية في الدورة الثانية للمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وكان سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس المجلس الإستشاري للمياه قد ترأس امس الثلاثاء اجتماعا على صلة وثيقة بقاء اليوم ضم عددا من السفراء وخبراء المياه، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وعددا من الوزراء المعنيين بهدف وضع المياه ضمن أهداف التنمية المستدامة وضمان أن تؤدي قضية المياه دورا رئيسيا في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واشار سموه الى ان اللقاءين ضرورة لإرسال رسالة قوية وموحدة للمجتمع الدولي، حول الأهمية الحيوية للمياه والتي يجب عدم تجاهلها.

وقال سمو الامير الحسن في الكلمة الرئيسية للاعمال المنتدى اليوم ان السبب الأهم الذي يضيف أهمية بالغة على الحديث من منطلق عربي حقيقي هو أن الطريق أمامنا ما زال طويلا، ونحن بحاجة لتحليل دقيق حول كيف يمكننا الوصول إلى هناك.

وقال ان هذا الحضور يشكل الفرصة الوحيدة والمهمة للعرب لوضع اولوياتهم وبلورة وجهات نظرهم لخلق حوار دولي من خلال اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا ( الأسكوا) التي هي جزء من الأمم المتحدة حول الاولويات العربية مضيفا "بقي لدينا عام واحد فقط، نحن نعي المشاكل ونفهم الحلول وقد حان وقت النتائج".

وركز على ضرورة ان يستجيب جدول أعمال التنمية لمابعدعام ٢٠١٥ لتحديات المياه والغذاء والطاقة لدينا بطريقة تتيح للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إقامة مسارات محلية لبناء القدرات، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتيسير التنمية المستدامة.

وبين ان وضع مجموعة شاملة ومفردة من الأهداف لتيسير التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة فلا بد من تحقيق توازن دقيق بين الأهداف الواقعية، والطموحة، في الوقت نفسه لافتنا الى اقتراب الجهود المبذولة لبلورة أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ من نهايتها، وعليه لا بد ان تكون الأهداف سهلة المنال وقابلة للتحقيق حتى لا تكون النتيجة خيبة أمل وبالتالي تقاعس عن العمل.

ووجه التحية للقائمين على اصدار تقرير "الإسكوا" الذي يحمل عنوان "أهداف التنمية المستدامة... منظور إقليمي عربي" بوصفه مؤلفا موثوقا يشحذ الفكر حول جوانب العجز في التنمية وفي المصادر، والتحديات التي نواجهها والفرص التي يتعين علينا انتهازها لافتنا الى ان التقرير بداية لخريطة طريق لكيفية تعزيز التنمية المستدامة ورعايتها.

وقال علينا رسم خريطة الطريق هذه بأنفسنا، وهذا يتطلب فهما دقيقا لمنطقتنا، والقيود والفرص الكامنة، والترابط الفوضوي بين الأهداف، لذا لا بد من وضع الأهداف التنموية في سياقها الصحيح من خلال عدسات عربية وهو أمر مهم لأسباب عدة، فلا يمكننا بناء تفاهم حول الطبيعة المشتركة للمشاكل، وتعزيز ملكية الحلول الضرورية إلا من خلال حوار إقليمي حقيقي ومستنير.

وقال رئيس المجلس الإستشاري أن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون الوصول الآمن إلى المياه والمساواة في الحصول على الماء والصرف الصحي، مستندا سموه الى مؤشرات واقعية حيث انه بسبب الافتقار إلى مدخل مناسب على المياه والصرف الصحي يموت سنويا ٨٠٠,٠٠٠ طفل من الإسهال، و٨٨% من حالات الإسهال ترتبط بمياه الشرب غير الآمنة.

واكد ان المساواة في الحصول على المياه هي مفتاح الاستقرار السياسي على كل المستويات . وعلينا ألا ننسى أن أحد العوامل الرئيسية المسببة للتحويلات العربية كانت عدم الإنصاف في تقاسم الموارد، والمساءلة، والوصول إلى الخدمات.

ولفت الى ان ورقة "الإسكوا" تبين أن عملية "الأهداف الإنمائية للألفية- أهداف التنمية المستدامة" لا تحيط بكل شيء، حيث يتجاهل النقاش قضايا معينة مهمة لأي دراسة حول كيف يمكن للمنطقة العربية أن تسهل التنمية التي ستفيد الجميع وتدعم الأمن البشري.

وقال ان الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، لا تأخذ بعين الاعتبار الجودة في الإنجاز، أو العدالة في الإنجاز، ومن الضروري أن ننظر وأن نفكر بعمق فيما نحققه، فقد وصلت البطالة في العالم العربي إلى حدود خطيرة.

وقال سموه مثلما أن المشاكل مفهومة لدينا بكل وضوح فكذلك الحلول المقترحة لها، لذا لا بد من تطوير التنظيم القانوني لتعزيز المساءلة والإنصاف في توزيع وإدارة المياه، ولدرء التجاوزات الصناعية بحق الاحتياطات المائية الشحيحة وان يكون عملنا هذا مصحوبا بالقدرة على الرصد والإنفاذ، والتمكين القانوني للسكان لكي يتمكنوا من المطالبة بتحقيق المساءلة والمحاسبة لمقدمي الخدمات والهيئات الإدارية.

وعرض لحلول ذات تكاليف واستدامة معقولتين لتمديد شبكات المياه وشبكات التخلص من المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها ومن ثم تعميم هذه الحلول وتنفيذها .

وقال ان الإدارة الحكيمة وصنع القرارات المستنيرة تعتمد على توفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول مدى توافر وجودة وحماية الموارد المائية، فضلا عن القدرة التحليلية لوضع الحلول المحددة السياق، كما ينبغي أن تأخذ السياسة المستقبلية المتبعة عددا من العوامل المحركة بعين الاعتبار مثل العوامل الديموغرافية والاختلافات المناخية التي تفاقم من مشكلة الإجهاد المائي.

وقال انني اسعى مع المعنين لأن يكون هناك هدفاً مستقلاً في الحصول المنكافي على المياه الصالحة للشرب.

واضاف قائلاً يجب على أصحاب المصلحة السياسية والمؤسسية، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني أن يوافقوا على اقتراح تخصيص هدف للمياه والالتزام به، وعليهم أن يصلوا لهذا الهدف عن طريق رسم الروابط لاهتمامات الجمهور بطريقة واضحة تستند إلى الأدلة، ومن ثم العمل على تعزيز الثقة الشعبية في نظام التنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

وقال إن ربط أهداف المياه والطاقة على ضوء الروابط المحددة بين هذه الأهداف في منطقتنا، كما فعلت الإسكوا، يعد ممارسة صحيحة غير أن الأهم من ذلك هو ضمان أن تنعكس هذه الصلات المشتركة على الهدف والمؤشرات.

سموه اشارة الى النداء الذي وقعه في شهر كانون الثاني مع السيدة مادلين أولبرايت الى جانب عدد من الشخصيات مطالبين فيه بتضمين العدالة والوصول القانوني العالمي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد العام ٢٠١٥، وينبغي النظر في هذا النداء من أجل العدالة على أنه نقطة انطلاق للاعتراف العالمي بإمكانية الوصول إلى المياه النظيفة كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

وفي ختام كلمته قال ان هناك قضايا ينبغي علينا القيام بها على نحو مختلف تتعلق بتعريف المشكلات وحلولها، فلم لا نزال نتكلم عنها إلى الآن؟ علينا أن نعيد التفكير - من الناحية الاستراتيجية - بالنهج الإقليمي لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها هذا النهج، ويلزمنا في هذا التفكير أن نأخذ على محمل الجد كلا من الأولويات التنموية والمقيدات الجاثمة أمامها، كما يجدر بنا أن ننظر لما هو أبعد من أوجه القصور لدينا لتقييم مواطن القوة فينا والاستفادة منها على قدر المساواة، فكيف يمكننا أن نستفيد من الفئة السكانية الشبابية وأن نسخر طاقات القوى العاملة النسائية وأن نكافح "هجرة الأدمغة" بغية تأمين الطريق إلى تجسيد الابتكار والنمو العادل والأمن البشري؟ وقال لا بد من استيعاب الفوضى التي تحيط بتحدياتنا التنموية وفهم الترابط ما بين الأهداف وأن نضع خارطة طريق شاملة لإحقاق التنمية المستدامة.

كما أكد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتطوير قاعدة معرفية إقليمية قادرة على دعم مستوى الابتكار المطلوب لمواجهة تحدياتنا الإنمائية المشتركة، ويجب أن تكون السياسات قائمة على الأدلة خلافاً لتلك التي تأسست على 'العبارات الرنانة' والتخمين.

وقال ان رؤيتي للعالم العربي أن يصبح قائد التفكير والابتكار في ندرة المياه وبهذا يتم خلق فرص العمل المصاحبة، والفرص الاقتصادية والنمو هذا هو الجانب الآخر من العلاقة المشكلة؛ ويجب علينا التحقيق في العلاقة الحل: علاقة الابتكار والفرص المستدامة، لذا فنحن بحاجة إلى بناء مجتمعات ممارسة للشراكة والابتكار وتبادل المعرفة ولتحقيق ذلك يجب علينا تشجيع مشاركة القطاع الخاص، ودراسة السياسات العامة والبنية التحتية القانونية اللازمة لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

واعترب عن امله في أن تشكل نتائج الأيام الثلاثة القادمة مساهمة إقليمية حقيقية للعملية العالمية لصياغة مجموعة من الأهداف الإنمائية العالمية.

وقال اننا نسعى للفوائد التي يمكن أن يتمتع بها الجميع، ولتعزيز الفرصة للعيش بكرامة وأمناً لإنسان، لذلك أي جدول أعمال للمنطقة لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يستجيب للاحتياجات والتحديات الناشئة في اتباع نهج متكامل يجمع بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع مبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمساواة.